



THE WORLD BANK



كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية
جامعة الخرطوم
بالتعاون مع

وزارة المالية والاقتصاد الوطني والبنك الدولي
المؤتمر السنوي حول:

التحديات الاقتصادية وآثرها على التنمية الاقتصادية وتقديم الخدمات واللامركزية

توصيات المؤتمر

الخرطوم، ٣٠ - ٣١ يناير ٢٠١٣ م



إفتتاحية

درجت كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بجامعة الخرطوم على تنظيم مؤتمر علمي سنوي كجزء من برامجها لخدمة احتياجات المجتمع والدولة. فالجامعة بيت خبرة كبير يشهد تاريخها بالريادة في خدمة قضايا بناء النهضة في الوطن.

انعقد المؤتمر الثالث للكلية بقاعة الشاقة في يومي ٣٠-٣١ يناير ٢٠١٣م بالتعاون مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني والبنك الدولي تحت عنوان (التحديات الاقتصادية وأثرها على التنمية الاقتصادية وتقديم الخدمات واللامركزية).

شارك في المؤتمر حضور كبير يقدر باكثر من ٤٠٠ شخص يتقدمهم مساعد رئيس الجمهورية د. جلال يوسف الدقير، والوزير علي محمود عبد الرسول، ووزراء الدولة بوزارة المالية والاقتصاد الوطني، ووفد من رئاسة البنك الدولي بواشنطن وبعض ممثلي مكاتبه الفرعية بأفريقيا، وخبراء مختصون في قضايا سياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادي والمالي واللامركزية من الداخل والخارج. واكد الحوار المثمر الذي دار في جلسات المؤتمر على اهمية معالجة الآثار الناجمة عن التحديات المالية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعميق اللامركزية كوسيلة لتقديم الخدمات للوصول الى استدامة السلام والتنمية.

والكلية يسعدها ان تقدم توصيات المؤتمر بعد مناقشتها وتصنيفها وتبويبها بنهج علمي، ونتمنى ان تجد طريقها للتنفيذ من الجهات المعنية للوصول الى النمو الاقتصادي والرفاه. كما نأمل في استمرار الشراكة بين الجهات المنظمة للمؤتمر لايجاد الحلول العلمية والعملية لتذليل مصاعب التعمير والتنمية.

وشكراً

د. حسن الحاج علي احمد

عميد كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية
جامعة الخرطوم

مقدمة

نظمت كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بجامعة الخرطوم، بالتعاون مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني، والبنك الدولي مؤتمراً حول (التحديات المالية الراهنة التي تواجه السودان وأثرها على التنمية الاقتصادية وتقديم الخدمات واللامركزية) بقاعة الشارقة بجامعة الخرطوم خلال يومي ٣٠ - ٢١ من يناير ٢٠١٣م.

تبنت الحكومة السودانية في يونيو ٢٠١٢م سلسلة من السياسات المالية وسياسات سعر الصرف القاسية والضرورية في ذات الوقت نتيجة للارزمة المالية التي واجهت السودان في اعقاب انفصال جنوب السودان وفقدان السودان لثلاثي ايرادات النفط. مثلت الاجراءات التقشفية تحولا بارزا في السياسة الاقتصادية. فبالرغم من ان تلك الاجراءات تعد خطوة اولى الا ان هنالك المزيد مما يتوجب فعله، تحديدا يجب اغتنام فرصة الوضع المتأزم لتنفيذ سياسات تعيد الاقتصاد إلى المسار التوازني في الامد البعيد.

شارك في المؤتمر أكثر من ٤٠٠ شخصية كان من بينها وزراء، ووزراء دولة، وخبراء من البنك الدولي بالاضافة إلى خبراء وطنيين في مختلف تخصصات الاقتصاد، كما شارك في المؤتمر ممثلي القطاع الخاص، وممثلي منظمات المجتمع المدني، واعضاء البعثات الدبلوماسية. وقد لقي المؤتمر اهتماما واسعا من قبل وسائل الاعلام العالمية مثل تلفزيون الجزيرة، والمحلية مثل محطات التلفزيون القومي وقناة الشروق وعدد من محطات الراديو، بالاضافة للصحف اليومية. شهدت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر حضورا رفيع المستوى خاطبه كل من الدكتور/ جلال يوسف الدقير مساعد رئيس الجمهورية، والاستاذ/ علي محمود عبد الرسول وزير المالية والاقتصاد الوطني، و الأستاذ الدكتور/ الصديق احمد المصطفى الشيخ مدير جامعة الخرطوم ومدير قطاع افريقيا لتخفيف الفقر بالبنك الدولي - مارسيلو قابالي، ورئيس بعثة صندوق النقد الدولي بالسودان - إيدي جميل، ورئيس ادارة اقتصاديات التنمية بالبنك الدولي - ساليستين مونقا، ومدير المكتب القطري للبنك الدولي بالسودان - ستيفن انديقوا.

ركز المؤتمر الذي دام ليومين على التجارب الاقليمية والعالمية في مجال السياسة الاقتصادية والفيدرالية المالية ذات الصلة بحالة السودان للاستعانة بها في الاصلاحات الاقتصادية في السودان، والتي املتها الازمة المالية الراهنة. تمخض النقاش المستفيض الذي دار خلال المؤتمر عن الآراء والتوصيات التالية:



السياسات المقترحة وتوصيات المؤتمر:

سياسة نقدية انكماشية للحد من التضخم، وان تسمح السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف بمزيد من التخفيض في سعر الصرف الإسمي لإستعادة التنافسية للاقتصاد. مزيد من المرونة في سعر الصرف ستعزز مثل تلك السياسة النقدية. من المهم أيضا المحافظة على استقلالية بنك السودان المركزي لتنفيذ تلك السياسة تحديدا في الوضع الراهن الذي يتسم بهيمنة السياسة المالية، فالتنسيق بين السياستين المالية والنقدية ضروري للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي.

٥- الفقر ودور شبكات الدعم الاجتماعي: أثبتت التجارب العالمية أن معدلات الفقر تتزايد بشدة في فترات الازمات الاقتصادية، ويعاني الفقراء بشدة جراء ارتفاع معدلات التضخم. فالازمات قد تقود إلى الاضطرابات السياسية. بالمثل برهنت التجارب العالمية على ان البلدان التي لها شبكات دعم اجتماعي فعالة قد نجحت في الحد من آثار الازمات وتجنبت الاضطرابات السياسية. لذا فان بناء شبكات الدعم الاجتماعي الفعالة (تحديد تقديم إعانات مالية مقيدة) تعد مهمة للخروج من الأزمة. كذلك اوضحت التجارب أن مثل تلك الشبكات لا يكلف كثيرا حتى في اثناء فترات النقشف.

٦- دعم المحروقات: في العام ٢٠١٢ تم تقدير دعم المحروقات بحوالي ١٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي. معظم هذا الدعم يذهب لغير الفقراء، وتعتبر هذه الأزمة فرصة ذهبية لاصلاح نظام الدعم وتحويل جزء من هذه المدخرات إلى تحويلات مقيدة تستهدف الشرائح الفقيرة.

١- الفرص والتحديات: بالرغم من التحديات المالية الراهنة التي يواجهها السودان، توضح التجارب العالمية ان العديد من البلدان النامية واجهت ولا تزال تواجه مثل تلك التحديات، غير ان التجربة العالمية قد اظهرت ان العديد من تلك الدول قد اقدمت على اصلاحات قادتها إلى تحقيق معدلات نمو أعلى مما كانت عليه قبل الأزمة.

٢- انساق السياسات الاقتصادية الكلية: كان اتباع سياسات اقتصادية كلية غير متناسقة (مزيج من السياسات المالية والنقدية ونظم سعر الصرف) أحد اهم اسباب بروز الازمات الاقتصادية. لذا فان تطبيق سياسات اقتصادية كلية متناسقة يعتبر امرا مهما للخروج من الازمة.

٣- الاصلاحات المالية وترشيد الانفاق الحكومي: اتبع السودان سياسات مالية توسعية قبل الانفصال بينما حافظ على نظام سعر صرف ثابت. نتيجة لذلك لم تنجح الموارد النفطية في بناء غطاء مالي او احتياطي نقد اجنبي. لذا فان تقليص الانفاق الحكومي يستوجب تغيير في السياسات نحو الاتجاه الصحيح، وذلك بترشيد الانفاق الحكومي وتوجيهه نحو القطاعات الانتاجية والاجتماعية، فالاستراتيجية المرحلية لتخفيف الفقر التي تبنتها الدولة مؤخرا تقدم اطارا جيدا للترشيد. اثبتت التجارب العالمية للدول التي شهدت ازمات ان السياسة الاقتصادية المتسقة يجب ان تقوم على اهداف مالية محددة ونظام سعر صرف مرن.

٤- السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي: يجب اتباع

٧- **تنفيذ برامج الحكم:** يجب ان تركز القيادة السياسية مجهوداتها على التنفيذ المتسق والدقيق للبرامج المختلفة للحكومة لتحقيق اهدافها، فالقرارات الاعتباطية والسياسات المتعارضة تسبب في حالة عدم ثبات سياسات الوحدات الاقتصادية وتقود إلى فشل السياسات والبرامج الاصلاحية.

٨- **اعادة النظر في استراتيجية النمو:** لم ينجح السودان في تحقيق التحول الاقتصادي طوال خمس عقود مضت، وبموارده الطبيعية والبشرية الغزيرة يمكن للسودان ان يراجع استراتيجيته التنموية ويستفيد من التجارب العالمية الناجحة خاصة في شرق آسيا التي حققت نموا مستداما من خلال الصناعات التحويلية، والانتاج الزراعي ذو القيمة المضافة العالية. يمكن للسودان ان يصبح مركزا تجاريا اقليميا هاما بسبب موقعه الجغرافي الاستراتيجي عن طريق جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في قطاع التصنيع الزراعي. هذا الامر يستوجب تطبيق سياسة اقتصادية كلية متناسقة، تستهدف الاستقرار والنمو، وتطوير البنيات التحتية وإيجاد بيئة مشجعة للأعمال.

٩- **مناخ الاستثمار:** يلعب القطاع الخاص دورا مهما في تعزيز النمو الاقتصادي، ناقش المؤتمر ثلاث محاور: الاول محور الانتاجية والتنافسية؛ تتضمن توصيات هذا المحور تشجيع مشاركة القطاع الخاص في ازالة عقبات البنيات الاساسية (الكهرباء) وتسهيل الوصول للخدمات المالية للقطاع الخاص، المحور الثاني: تعزيز التنوع الاقتصادي: التوصيات هنا تتضمن تطوير التصنيع الزراعي من خلال الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع والتركيز على التخصص الاقليمي. المحور الثالث: تطوير قطاع خاص عريض من خلال تقوية مؤسسات انفاذ العقود وتطوير انظمة معلومات للسوق وتعزيز البنيات الاساسية.

١٠- **الفدرالية المالية:** نجاح الفدرالية المالية يعد عاملا مهما في تخفيف الفقر وتقليص الفوارق الاقليمية من خلال زيادة الوصول للخدمات الاساسية وتوفير فرص العمل ومعالجة الاسباب الهيكلية للنزاعات بجانب توفير البنيات التحتية للريف. وقد شهد العقد الماضي نموا مضطربا في الانفاق العام الولائي للفرد وبتركز كبير على الانفاق التنموي، كما شهد تفاوت ملحوظا في الانفاق بين الولايات، لكن الازمة المالية الراهنة قد هددت الجهود السابقة لدعم الانفاق التنموي إذ أن الاجراءات التقشفية قامت على تقليص الانفاق التنموي. في هذا السياق لا بد من التركيز على كفاءة استخدام الموارد المالية «انجاز الكثير من المهام بقدر قليل من الموارد»، كذلك لا بد من الحد من الانفاق العام الحالي خاصة الاجور للسماح بالانفاق على الاستثمارات العامة المطلوبة للخروج من الازمة الحالية.

ازدادت التحويلات للحكومات المحلية بشكل واضح خلال العقد الماضي بينما تراجعت الإيرادات الذاتية للحكومات المحلية. من المهم ان يتم ضبط التحويلات الحكومية، كذلك يجب تبسيط معايير توزيع التحويلات، وإعمال مبدأ الشفافية حولها، أيضا يجب بذل مزيد من الجهود لتشجيع الحكومات المحلية على زيادة مواردها الذاتية.

هنالك على الاقل خمس محاور يجب التركيز عليها في الاصلاحات السياسية: الإيرادات الذاتية للولايات، والتحويلات المركزية للولايات، وتحويلات الولايات للمحليات، وتوزيع المسؤوليات الخاصة بالانفاق من خلال تحويل مزيد من اوجه الانفاق للمحليات، وتخطيط الانفاق وإدارته. ادناه تفصيل لتلك المحاور:

• **موارد الولايات:** اوضحت الولايات والمحليات أنه بمزيد من المجهودات هنالك فرصة لزيادة مواردها الذاتية، لكنها يمكن ان تستفيد أيضا من أدوات التنبؤ بالإيرادات وأدوات تقدير الإيرادات الكامنة وتقدير قيمة الإعفاءات الضريبية بالإضافة إلى الآثار التوزيعية (الآثار على الفقر) للسياسات الضريبية.

• **التحويلات المركزية للولايات:** بالرغم من ان التحويلات المركزية للولايات تتم وفق معايير وضعت لتحقيق مزيد من العدالة بين الولايات، الا أنها معايير معقدة وغير واضحة للجميع مما لا يجعلها تشجع الولايات على تحسين الأداء المالي لها كما تصعب عملية التنبؤ بحجم التحويلات المركزية للولايات. من المفيد تبسيط معايير التخصيص وفصل التحويلات القائمة على الحاجة عن تلك القائمة على الاداء.

• **التحويلات من الولاية للمحليات:** من الواضح أنها تقوم على الظروف المحيطة، ومن المفيد ان تتم بناء على معايير محددة تعكس إحتياجات المحليات وأدائها المالي وفقا لنظام إدارة المالية العامة وتعبئة الموارد

• **توزيع المسؤوليات المالية:** يمكن تحويل بعض المسؤوليات الانفاقية للولايات إلى المحليات لتحسين الوصول للخدمات بواسطة المستفيدين، خاصة فيما يختص بالاشراف وتقديم الخدمات، هذا بدوره يتطلب تحويل مزيد من الموارد من الولايات للمحليات.

• **تخطيط النفقات:** بالرغم من ان ولاية كسلا مثلت نموذج للتخطيط التنموي الذي تشارك فيه كل الوحدات الا أنه من المفيد كما في غيرها من الولايات الاخرى من ادخال نظام إعداد الميزانيات المستقبلية بما في ذلك الاهداف القطاعية مما يعكس السياسات المحددة. هذا سيساعد البرلمان في مهمة مراجعة الميزانيات وتضمين النفقات الجارية المستقبلية للإستثمارات المضمنة في الموازنة.

• **ادارة النفقات:** اوضح تقرير البنك الدولي حول ادارة النفقات الحكومية (CIFA) ان هنالك عدة مجالات تحتاج لاصلاح، فبالرغم من أن إدارة المالية العامة تتبع العديد من اساسيات متبعة وضبط الموازنة، الا ان مجالات مثل التحكم في التعهدات، ضبط المدفوعات، ومهام الموظفين، والمشتروات تعد من مجالات الإصلاح المهمة التي يمكن ان تكون لها نتائج جيدة لزيادة كفاءة تنفيذ الميزانية

١١- **المساعدات الخارجية واعفاء الديون:** تعد المساعدات المالية الخارجية وإعفاء الديون مسألة مهمة في الوقت الراهن، وهذا يتطلب التزام صارم من جانب حكومة بتطبيق البرامج الإصلاحية.

مستخلص مداوات المؤتمر

د. جلال يوسف الدقير

مساعد رئيس الجمهورية:

أشاد بتنظيم المؤتمر من قبل كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ووزارة المالية والاقتصاد الوطني والبنك الدولي، وتتلخص كلمته في الآتي:

- تعد أوراق ومناقشات وتوصيات مثل هذا المؤتمر النوعي المتخصص مهمة لإقامة ما تحتاجه البلاد من نظام اقتصادي قادر على المنافسة و يكتسب المرونة ويستوعب التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية، وكذلك لتصميم سياسة اقتصادية قادرة على تحقيق النمو المستدام.
- افرزت الظروف الاقتصادية العالمية وظروف التقلبات السياسية والأمنية التي نعيشها والاقتصاد الذي نتعامل في محيطه الاقليمي والدولي تحديات اقامة نظام اقتصادي عادل يعنى بالحاجات الأساسية للمواطن وتقديم الخدمات وفق المواصفات المطلوبة والمتسقة والمتراپطة.
- على السودان ان يستفيد من التجارب والخبرات العالمية والاقليمية التي تشارك في هذا المؤتمر والوقوف على تجارب الاصلاح الاقتصادي وكيفية تجاوز الازمات المالية مع الأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة بالبلاد.
- واجه السودان بعد الانفصال، تحديات كبيرة متمثلة في الضغوط الهائلة على سعر صرف العملة الوطنية وارتفاع معدلات التضخم وشح الموارد المحلية فضلا عن المتطلبات والإلتزامات النامية للصرف على الأمن والدفاع وضرورة مقابلة الإلتزامات الخارجية بجانب الدعايات المستمرة للحصار الاقتصادي.
- إنتهجت حكومة السودان نظام الحكم الفدرالي منذ العام ١٩٩٤م، والذي بموجبه أصبحت مستويات الحكم المختلفة متمثلة في الحكومة القومية وحكومات الولايات وأجهزة الحكم المحلي. وتم تحديد الموارد المالية القومية والموارد المالية الولائية وتحديد المسئوليات لكل مستوى كما تم إنشاء مفوضية قومية لتخصيص ومراقبة الإيرادات المالية وفق مهام وإختصاصات محده تتمثل أبرزها في الإشراف على تخصيص الموارد و الإيرادات المالية بين المركز والولايات.
- ان ترقية وتطوير نظام اللامركزية المالية يتطلب وجود اطار تخطيطي يستهدف تحديد الأولويات بصورة واضحة إضافة إلى ضرورة بناء القدرات البشرية والمؤسسية وتطوير الموارد بصورة فعالة وبتكلفة اقتصادية لمقابلة متطلبات مستويات الحكم المختلفة بعدالة لمنفعة المجتمعات القاعدية.
- يجب ان يركز هذا المؤتمر على تلك القضايا ويستهدى بالتجارب العالمية للخروج بسياسات تسهم في تعافي الاقتصاد.

الاستاذ/ على محمود عبد الرسول

وزير المالية والاقتصاد الوطني:

رحب سيادته بالمشاركين في المؤتمر، وأشاد بمنظمي المؤتمر ويمكن تلخيص كلمته في الآتي:

- ادت الأزمة المالية العالمية إلى إنعكاسات سلبية على اقتصاد السودان مثل إنكماش الطلب على صادرات السلع الأولية، لكن جاء إنفصال الجنوب في يوليو ٢٠١١م ليضيف تحديات اقتصادية جديدة تمثلت في مزيد من العجز المالي وشح العملات الاجنبية مما أدى إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي وخفض من رفاه السكان.
- واستجابة لهذه الظروف تبنت الدولة البرنامج الثلاثي الذي تضمن خفض الإنفاق الحكومي، وزيادة الإيرادات الضريبية، وترشيد الطلب على النقد الاجنبي، وتقوية شبكة الحماية الاجتماعية.
- إن التحديات الماثلة والتي تواجه الإقتصاد القومي تقتضي مراجعة الفرضيات التي بني عليها البرنامج مما جعلنا نستنفر العلماء والمهتمين والعاملين في المجال الإقتصادي للمشاركة الفاعلة في مراجعة الافتراضات ومدى تأثرها بالإجراءات الاصلاحية واقتراح المعالجات اللازمة لها.
- هذا المؤتمر إضافة حقيقية وإستمرار لتبني المنهجية التشاركية لرسم المسار الوطني للإقتصاد ووضع سياسات فاعلة لإستدامة النمو الإقتصادي في ظل البرنامج الثلاثي والوصول إلى رؤية مشتركة عن طريق تلاقح الرؤى والأفكار والإستفادة من التجارب الدولية والإقليمية لإحداث نقلة نوعية في الإقتصاد السوداني.



ستيفن انديقوا

مدير المكتب القطري للبنك الدولي:

اشاد بتعاون الحكومة السودانية مع بعثة البنك الدولي، واستعرض العلاقات التاريخية بين وزارة المالية والاقتصاد الوطني السودانية والبنك الدولي. وتضمنت كلمته النقاط التالية:

- ان التحديات الراهنة تستوجب ترشيد استخدام الموارد وتنميتها لتحقيق مصالح الشعب.
- أهمية المعرفة في حل المشكلات الراهنة التي يعيشها السودان، فبالإضافة إلى ان هذا المؤتمر يمثل نافذة لتقوية العلاقات والتعاون، وتبادل الخبرات هو أيضا يعد فرصة للاستفادة من العون الفني.
- البنك الدولي على استعداد للتعاون المستقبلي مع جامعة الخرطوم ووزارة المالية والاقتصاد الوطني في مجال تبادل المعرفة والمساهمة في ايجاد حلول للمشكلات الحالية والمتوقعة في المستقبل.
- ويأتي دور البنك الدولي لبناء علاقات قوية والمشاركة وتقديم الخبرة العالمية في مجالات التنمية في كافة المحافل.

أ.د. الصديق احمد المصطفى الشيخ

مدير جامعة الخرطوم:

اوضح في كلمته ضرورة تضافر جهود المختصين لمواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة التي تواجه السودان. كما اوضح ضرورة اعتماد حلول مبتكرة والإلتزام بتطبيق ما يتمخض عنه هذا المؤتمر من نتائج وتوصيات.

مارسيلو قايقالي

مدير قطاع تخفيف الفقر لافريقيا بالبنك الدولي:

استعرض عددا من الازمات الاقتصادية الراهنة، من خلال تلك التجارب أوضح الآتي:

- في حالة الأرجنتين أدى الاختلال المالي إلى عدم إستدامة عبء الديون بينما قادت سياسات سعر الصرف إلى خسارة القدرات التنافسية، كانت النتيجة ارتفاع معدلات التضخم بدرجة كبيرة، وانخفاض معدل النمو الاقتصادي، وارتفاع حاد في معدلات البطالة.
- في حالة تايلاند سنة (١٩٩٧م)، كانت الأوضاع المالية متوازنة لكن الميزان الخارجي كان يواجه اختلالا فإنبهارت العملة الوطنية بشكل سريع.
- في البرازيل خلال الفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩م تم تطبيق برنامج للاستقرار الاقتصادي ساهم في خفض معدلات التضخم بعد عقد من الارتفاع الشديد فيها.
- في اوربا منذ العام ٢٠٠٨م وحتى الآن ساعد وجود عملة موحدة مع اختلاف الأوضاع المالية على تراكم الديون على العديد من البلدان.
- برزت كل تلك الازمات التي تم استعراضها جراء وجود عدم اتساق في السياسات الكلية، وقد كانت لها انعكاسات سلبية خطيرة على الأوضاع الإنسانية في تلك الدول (ارتفاع معدلات الفقر، والتضخم، وتدفعات المهاجرين، وتزايد الحاجة إلى الاعانات المالية).
- تضمنت محاولات معالجة تلك الازمات العديد من الاجراءات المتشابهة مثل: الاصلاحات المالية (الضرائب، والنفقات، واعفاء الديون)، وتعديل سعر الصرف الاسمي واستعادة النمو السريع، عدم تعديل سعر الصرف الاسمي مع تباطؤ معدلات النمو لفترات طويلة، بالاضافة إلى جدولة الديون، واعاده هيكله البنوك، وتوسيع برامج الدعم الاجتماعي.
- ساهم تطبيق السياسات الصحيحة في تعافي الاقتصاد من العديد من الازمات، لكن اوضحت التجارب ان هذا الأمر قد يستغرق ما بين عامين حتى سبعة اعوام.



د. عبد الرحمن ضرار

وزير الدولة بوزارة المالية والاقتصاد الوطني:

اوضح كيف استجابت الحكومة السودانية للأزمة الاقتصادية الراهنة، ويتلخص ذلك في الآتي:

- طبقت الحكومة البرنامج الاسعافي الثلاثي لإستدامة النمو في اطار سياسات التحرير، وذلك لاستعادة التوازن الخارجي والحد من عوامل تدهور الرفاه القومي، وإعادة هيكلة الإنفاق العام، بجانب بناء رأس المال البشري وخفض معدلات البطالة.
- استهدف البرنامج الثلاثي الاكتفاء الذاتي من منتجات زراعية وصناعية مختارة وتوجيه الاستثمارات نحو التعدين ونتاج الذهب، وقد انفتحت الحكومة ١٠٨ بليون جنيه على الزراعة والثروة الحيوانية والتعدين وإنشاء السدود وغيرها من المشروعات.
- للحد من الاثار الاجتماعية للأزمة تضمن البرنامج الثلاثي حزمة من الدعم الاجتماعي تم تنفيذها من خلال مشروعات التمويل الاصغر والتحويلات المالية وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني.
- لكن واجهت البرنامج الثلاثي العديد من العقبات المتمثلة في النزاع الحدودي مع دولة جنوب السودان، ومحدودية العون المالي الخارجي.

السيد/ عمر هجام

مدير إدارة التعاون الدولي بوزارة المالية:

قدم ورقة الاستراتيجية المرحلية لتخفيف الفقر، وهي تتضمن ما يلي:

- تنحصر اسباب تفشي الفقر في النزاعات، وعبء الديون الخارجية، والعقوبات الدولية، والكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى ضعف القدرات في إدارة الموارد.
- بذلت الحكومة العديد من الجهود لتخفيف الفقر، منها برامج الضمان الاجتماعي، والسياسات العامة المناهضة للفقراء، والتي شملت الدعم المالي والتمويل الاصغر وتشغيل الخريجين وإعادة توطين النازحين.
- تقوم الاستراتيجية المرحلية لتخفيف الفقر في السودان على أربعة دعائم اساسية: حفز النمو الاقتصادي والتوظيف لتخفيف فقر الدخل وذلك من خلال توفير البنيات التحتية وتنمية القطاع الخاص، وبناء القدرات والاصلاح المؤسسي، تحقيق التنمية البشرية من خلال تقديم خدمات التعليم والصحة، بالإضافة إلى الإعانات المالية المباشرة لزيادة الرفاه الاجتماعي.

السيد / مايكل قايقر

الخبير الاقتصادي للسودان بالبنك الدولي:

قدم شرحاً لنتائج تقرير بيئة اداء الاعمال للعام ٢٠١٣م، تمثلت نتائج التقرير في الآتي:

- يتذلل السودان قائمة نظرائه في الاقليم خاصة في ما يخص سهولة الحصول على التمويل وتنفيذ الانشاءات وحماية المستثمرين والتجارة عبر الحدود.
- السودان يتفوق على نظرائه في ما يخص تسجيل الملكية، وسهولة سداد الضرائب وإزالة التعثر.
- من أهم معوقات القطاع الخاص في السودان: إنعدام البنيات التحتية، والضرائب، وصعوبة الحصول على التمويل، وعدم الاستقرار السياسي وتفشي الفساد.
- يمكن للقطاع الخاص ان يدعم النمو الاقتصادي في السودان إذا تمت زيادة إنتاجيته وتنوع النشاط.
- يحتاج السودان إلى إزالة العقبات التي تحول دون تطور القطاع الخاص وذلك بتوفير البنيات التحتية (الكهرباء) وزيادة الوصول إلى الخدمات الخاصة وذلك بتوفير البنيات التحتية (الكهرباء) وزيادة الوصول إلى الخدمات المالية لزيادة الإنتاجية وتشجيع التصنيع الزراعي، بالإضافة إلى تحقيق التنمية من خلال الاستثمار الاجنبي المباشر في التصنيع الزراعي، والتخصص الاقليمي لتحقيق التنوع الانتاجي. أيضا لا بد من تقوية المؤسسات المسؤولة عن انفاذ العقود، وتطوير أنظمة المعلومات، وضبط الجودة.

السيد / سالستين موزقا

رئيس إدارة اقتصاديات التنمية بالبنك الدولي:

قدم ورقة حول إعادة النظر في استراتيجية النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل في السودان، تتلخص أهم محاورها في الآتي:



- ان الظروف الاقتصادية الراهنة رغم صعوباتها تعتبر فرصة ذهبية لتحقيق السلام والاستقرار كما تعطي البلاد الفرصة للتخلص من الاعتماد على الصناعات الإستخراجية وتوجيه الاقتصاد نحو التنمية الشاملة.
- خلال ما يزيد عن نصف قرن من الزمان كان هناك تغيير هيكلي محدود في الاقتصاد السوداني، فمساهمة الزراعة قد ترجعت بينما ازدادت مساهمة الخدمات في الناتج، وتضاعفت مساهمة الصناعة، لكن الإنتاجية قد انخفضت في الزراعة أو ظلت ساكنة، والخدمات معظمها في القطاع غير المنظم ذو الإنتاجية المتدنية كذلك الصناعة التحويلية لا تزال ضعيفة.
- شهد السودان بعض التنوع في النشاط الاقتصادي، لكنه لا يزال عرضة للصدمات الخارجية، وذلك لإعتماده الشديد على قطاع النفط، كذلك لم يكن النمو مستداما.
- ترى الورقة ضرورة تغيير السودان لنموذج النمو المتبع حالياً، وتقترح الورقة اختيار الزراعة والصناعة التحويلية لتصبح دعامة النمو وتخفيف الفقر.
- يمكن للسودان اختيار مجموعة من الصناعات التي له ميزة نسبية فيها وإنشاء مناطق صناعية ذات تكاليف منخفضة فيها من خلال توفير بنيات تحتية عالية الجودة وإدارة رشيدة بالإضافة إلى خلق روابط أمامية وخلفية تساهم في إيجاد فرص العمل في القطاع المنظم كاستراتيجية لاستدامة النمو.

السيد / ايدي جميل

رئيس بعثة صندوق النقد الدولي بالسودان: تناول في عرضه ما يلي:

- أصبح السودان خلال العقود الثلاث الماضية عرضة للعديد من الاختلالات تمثلت في الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية، والعبء المتزايد للديون الخارجية، بالإضافة لما تواجهه الدولة من تحديات الانفصال الذي حدث في عام ٢٠١١م.
- نتيجة لتلك الاختلالات ارتفعت معدلات التضخم، وانخفضت اسعار الصرف بصورة واضحة، وارتفع عجز الموازنة وتدهور موقف الميزان الخارجي.
- اتضح أيضاً أن الإيرادات الضريبية في السودان لا تزال أقل من المستويات الإقليمية، بينما مجهودات زيادة الإيرادات غير النفطية محدودة. هناك زيادة في التحويلات لكنها لا تستهدف الفقراء بصورة كافية في ذات الوقت تتنامى التحويلات للولايات بينما تتراجع إيراداتها الذاتية.
- يحتاج السودان إلى استراتيجية صحيحة تقوم على محورين: إجراءات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوفير الظروف المواتية للنمو المستدام في المدى القريب، وأخرى لوضع الاقتصاد في مسار متسق مع إمكانات البلاد في المدى البعيد.
- إتخذ السودان عدداً من الإجراءات لمواجهة الإختلالات في الأجل القصير شملت التعديل المالي، والحد من النمو النقدي، وزيادة مرونة سعر الصرف، لكن نتائج تلك الإجراءات لا تزال غير واضحة.
- يتوجب على السودان: (١) الإستمرار في الإصلاحات المالية قصيرة الأجل التي بدأ في تطبيقها، (٢) الاستمرار في السياسة النقدية الانكماشية والحفاظ على استقلالية البنك المركزي، (٣) اصلاح نظام سعر الصرف بزيادة مرونته وتحقيق التنافسية، (٤) التنسيق بين السياسة النقدية والمالية لتحسين ادارة الاقتصاد الكلي، و(٥) تطبيق اصلاحات هيكلية لتحسين بيئة أداء الأعمال من اجل نمو مستدام.
- تعد المساعدات المالية الخارجية واعفاء الديون مسألة مهمة في الوقت الراهن، وهذا يتطلب التزام صارم من جانب حكومة بتطبيق البرامج الإصلاحية.

أ.د. عوض السيد الكرستني

كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم:

- إستعرض تجارب العديد من البلدان في مجال الحكم الفدرالي، شملت تجربة جنوب افريقيا، المانيا، والبرازيل، والهند، ونيجيريا، قدم الدروس المستفادة من تلك التجارب العالمية.
- بينت تلك التجارب ان السودان عليه بناء المزيد من المؤسسات المالية على المستوى المحلي، وتقييم معايير الفدرالية، وتطبيق الحقوق السياسية، وتدريب مفوضية الإيرادات.

د. مسلم احمد الامير

الخبير الاقتصادي بالبنك الدولي:

- ذلك المعيار ليست معروفة للجميع، كما ان صيغة التحويلات تعد معقدة حيث تلغي المعايير بعضها البعض.
- لا تتبع الولايات أية صيغة واضحة في تخصيص الموارد بين المحليات، وباستخدام دراسة حالة ثلاثة ولايات يمكن ملاحظة بعض الحقائق: تعتمد المحليات على الولايات في تمويل الإنفاق التنموي، كذلك محدودية الإيرادات الذاتية، فمعظم الولايات في السودان تعتمد على التحويلات من الحكومة المركزية.
- لزيادة الإيرادات الذاتية على الولايات ان توسع القاعدة الضريبية وان تعمم السجل الضريبي، وتراقب مؤشرات الأداء الرئيسية، وتشجع الاقرار الذاتي بالاضافة إلى رفع قدرات القوى البشرية ومنح الحوافز.

- نجاح الفدرالية المالية يعد عاملا مهما في تخفيف الفقر وتقليص الفوارق الاقليمية من خلال زيادة الوصول للخدمات الأساسية وتوفير فرص العمل ومعالجة الاسباب الهيكلية للنزاعات بجانب توفير البنيات التحتية للريف.
- شهد العقد الماضي نموا مضطربا في الإنفاق العام الولائي للفرد وبتركيز كبير على الانفاق التنموي، كما شهد تفاوتاً ملحوظاً في الإنفاق بين الولايات، لكن الأزمة المالية الراهنة هددت الجهود السابقة لدعم الإنفاق التنموي، إذ أن الإجراءات التقشفية قد قامت على تقليص الإنفاق التنموي.
- ارتفعت إيرادات الولايات بشكل واضح خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٠م، لكن كان هناك اعتماد كبير على التحويلات من الحكومة المركزية، تلك التحويلات تتم بناء على معيار محدد، غير أنه من الواضح ان محتويات

السيد/ شريف عمر بنقو

كلية الاقتصاد والعلوم الادارية جامعة القضارف:

قدم تقييما للفدرالية المالية في ولاية القضارف بشرق السودان:

- تعاني الولاية وضعا ماليا متديبا يدل عليه اعتماد الولاية على التحويلات من المركز بدرجة كبيرة والاختلال في التوزيع الرأسي للموارد.
- هناك اعتماد كبير على الولاية من قبل المحليات وفشل معظم المحليات في تقديم الخدمات الأساسية.
- لا بد للولاية من تدريب إدارة الإيرادات وتأهيلها ومنحها الصلاحيات لزيادة الإيرادات الذاتية.
- هناك حاجة لوجود صيغة توزع على أساسها الموارد بين المحليات، كذلك يجب تحديد مسؤوليات وموارد مستويات الحكم المحلي بشكل دقيق. أيضا يجب تحديد معايير إنشاء المحليات وتوجيه التحويلات نحو الاغراض التنموية.

د. عمر محمد علي

كلية الدراسات التقنية والتنموية، جامعة الخرطوم:

- الأدوية بالصيدليات.
- هناك عدم رضا عن خدمة مقابلة الاخصائيين وعن أداء المرضين.
- تقترح الدراسة لتطوير الخدمات الصحية توسيع مظلة التأمين الصحي، منح حوافز لتقديم خدمات افضل للمرضى.

- قدم دراسة عن رضا المرضى عن تقديم الخدمات الصحية بالمستشفيات الحكومية بولاية الخرطوم، وخلص إلى:
- اكثر من ٧٥٪ من المرضى راضون عن أداء الاطباء وما يقدمونه من رعاية.
- هناك رضا أقل عن الإختبارات المعملية والتشخيص واسعار

د. هدى محمد مختار

كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم:

تناولت الهجرة الداخلية وعلاقتها باللامركزية في السودان، وتوصلت الي بيانات التعداد السكاني لعام ٢٠٠٨م ان ١٠٪ من سكان السودان قد غيروا اماكن سكنهم خلال حياتهم.

- كل ولايات السودان عدا ثلاث ولايات تعتبر مرسله للمهاجرين بينما تعتبر ولاية الخرطوم اكثر الولايات استقبالا للمهاجرين..
- ترتبط معدلات الهجرة عكسيا بمؤشرات الفقر وطرديا بمتوسط استهلاك الفرد في الشهر، لكن لا تتوفر معلومات حول ارتباط الهجرة بتعليم الشباب.
- اوصت الدراسة بتحقيق تنمية متوازنة وايجاد فرص عمل بالولايات وتقديم اعانات للولايات الفقيرة للتمكن من بناء استراتيجيات لتخفيف الفقر.



د. حيدر محمد علي

كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية:

ركز على آثار إعادة التوطين في المدى البعيد نتيجة لاقامة السدود:

- هناك جهود حكومية مستمرة لتشبيد السدود بحجة توفير الكهرباء والمياه للزراعة.
- إنشاء سد مروحي وتعليق خزان الروصيرص والعمل الجاري لتنفيذ سد اعالي نهر عطبرة وستيت، وسد الشريك وكبار تمثل حالات ماثلة.
- اوضحت تجربة تهجير اهالي حلفا أن إعادة التوطين ليست استراتيجية تنموية فعالة، فهي قد قادت إلى أزمة في المدى الطويل لأن إعادة التوطين قد تضمن إكراه المواطنين واهمال رغباتهم وحقهم في الاختيار.
- لا بد من الاتجاه نحو استشارة المواطنين والانتقال الطوعي وإحترام حقوق الأفراد وذلك لتقليل التكاليف الاجتماعية للحد الأدنى.

السيدة/ منى حسن علي

كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم:

شرحت كيف يمكن ان تكون الفدرالية عاملا يحد من النزاعات في بعض الاحيان وعاملا يقود لنشوء النزاعات في احيان اخرى:

- اللامركزية يمكن ان تحد من النزاعات لأنها تزيد من المشاركة السياسية وتوزيع السلطة وتمنح السلطة للحكومات المحلية، والتي تعد الأفضل فهما للمشكلات المحلية والاكثر قدرة على حلها. كذلك تشجع منظمات المجتمع المدني على المشاركة.
- اللامركزية يمكن ان تقود إلى نشوء نزاعات بين المجموعات المحلية في حال تغيير موازين القوى وإيجاد اقليات جديدة بجانب النزاعات الاقليمية في حالة عدم تحديد الحدود
- الاقليمية بدقة، كما أن اللامركزية قد تفضي إلى نزاعات بين المركز والولايات حينما لا يتم توزيع الموارد بعدالة بين الولايات، خاصة في حالات ما بعد النزاع.
- لم تنجح اللامركزية في تخفيف النزاع في السودان بسبب التطبيق الخاطئ لها، فالولايات لم تحصل على موارد مالية كافية تمكنها من أداء واجباتها بشكل جيد، كما انها لم تحصل على التفويض السياسي والصلاحيات التامة.



السيد / مارسيلو قايقلي

مدير قطاع تخفيف الفقر لاقليم افريقيا بالبنك الدولي:

قدم وصف لأداة جديدة فعالة في تخفيف الفقر:

- معرفة جميع الفقراء باسمائهم.
- تقديم الإعانات المالية لهم.
- تحديد وقياس الآثار وليست النتائج فقط.
- ربط الإنسان بالموارد الطبيعية.
- تحقيق العدالة وليست المساواة.
- التركيز على المهارات وتحديد معايير للإنفاق الحكومي.

د. ابركر عمر خليل

أستاذ متعاون مع عدد من الجامعات:

درس تجربة ولاية جنوب دارفور في تطبيق اللامركزية:

- يتم تأسيس المحليات بناء على معايير سياسية وقانونية تتضمن السكان، واحتياجات الناس وتجاس المجتمع، بالإضافة إلى الأداء المالي للولاية.
- اوضحت الدراسة ان معيار السكان لم يتم تطبيقه عند تأسيس ولاية جنوب دارفور ومحلياتها لذا فان الولاية ومحلياتها قد واجهت تحديات نقص الموارد المالية ولم تتمكن من اداء مهامها ومسئولياتها بشكل جيد.
- هنالك حاجة لتخصيص المزيد من الموارد المالية للولاية.

د. قيصر موسى الزين

معهد الدراسات الافريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم:

ناقش الجوانب الثقافية والسياسية والمؤسسية للامركزية في إطار تاريخي وأبرز الأدوار الثقافية والإجتماعية التي لعبتها في السودان:

- نشأ السودان تاريخيا نتيجة للقوى الاستعمارية (التركية والمصرية والبريطانية).
- ساهمت العديد من العوامل في تحديد التوزيع الجغرافي للأقاليم أهمها العوامل العرقية، والايولوجية والثقافية.
- استخدمت الفدرالية في السودان كأداة سياسية للحفاظ على الوحدة الوطنية والاستقلال السياسي، لكنها فشلت في تحقيق الوحدة الوطنية والسلام نتيجة لتطبيقها بناء على البيئة الجغرافية والعوامل الإدارية بدلا عن الإعتماد على النواحي الثقافية والإثنية.





Mona Hassan Ali

Faculty of Economic and Social Studies, University of Khartoum, clarified how decentralization can be a tool for conflict resolution in some cases and a reason for conflict in other cases.

- Decentralization could contribute to conflict resolution because it increases participation and power sharing; it gave power to local authority that is better in resolving local conflict than central governments. In addition, it also encourages the activity of civil society organizations.
- Decentralization could result in local conflicts as it can create new minorities, it can also lead to regional conflicts if borders are unclearly determined; additionally it can lead to conflicts between states and the central government when resources are shared in a biased way towards some regions, especially in the post-conflict conditions.
- Decentralization failed to resolve conflicts in Sudan due to failure in its implementation. States have not received sufficient financial resources, and they were politically independent.
- There is a need for reforming the decentralized system in Sudan and ensuring political and financial empowerment of the states.

Mr. Marcelo Guigale

Sector Director (PREM), Africa Region, the World Bank, gave a presentation looking at international experiences of poverty reduction.

- Successful measures to reduce poverty require: knowing all the poor by name (enabling targeted cash transfers); determining impact, not just outcome; linking people and natural resources; achievement of equity, not equality (Human Opportunity Index); focusing on non-cognitive skills; beside having standards for public expenditure.

Dr. Abakar Omer Khalil

Former Minister of Finance South Darfur State, studied the experience of South Darfur State in decentralization.

- The establishment of the state and its localities is based on political and legal criteria, this includes; population, peoples' needs, and homogeneity of the society in addition to fiscal decentralization and fiscal performance of the state.
- The paper found that the population criterion was not adopted in the establishment of South Darfur state and its localities; therefore, the State and its localities are challenged by limited resources, it also found that there is wide mismatching between state responsibilities and resources which led to poor performance and services delivery.
- There is a need for devoting more financial resources to South Darfur state, capacity building programmes, and infrastructure development, especially roads and electricity.

Dr. Ghaysar Musa

Institute of Afro-Asian Studies, University of Khartoum, addressed the cultural, political, and institutional dimensions of decentralization in its historical context in Sudan in order to highlight its social and cultural roles.

- Sudan has evolved historically as a result of colonial powers; Egyptian and Turkish and British colonialism.
- Different factors have contributed to the formation of the geographical division of the country into states, mainly; ethnic, ideological, and cultural issues.
- The federalism was used in Sudan as a political tool to achieve national unity and peace, but it failed due to its implementation on the basis of geographic and administrative aspects rather than cultural and ethnic dimensions.
- There is a need for a better means of understanding the current psychological factors leading to the increasing tension of secession.

Dr. Houda Mohammed Mukhtar

Faculty of Economic and Social Studies, University of Khartoum

Analyzed the internal migration in the context of decentralization looking at the patterns of internal migration in Sudan and examined the correlation between internal migration and some socio-economic variables, she found that:

- The information available in the 2008 census revealed that about 10% of the total population changed their places of residence in their lifetime.
- Internal migration is also found to be negatively correlated with poverty indicators and positively correlated with consumption expenditure per capita per month, however, the correlation between in- migration and youth literacy is uninformative.
- The study recommends implementation of balanced development between states and creating job opportunities at the state level and subsidizing poor states to formulate poverty reduction strategies.



Dr. Haidar Mohamed Ali

Faculty of Economic and Social Studies, University of Khartoum, focused on the long-term impact of relocation as a result of dams' construction.

- There has been a persistent government inclination to build more dams under the claims of providing electricity, and more water to agriculture in Sudan.
- Completion of Merowe dam, Heightening El-Roseires, ongoing work at Upper Atbara reservoirs, proposed dams at Dal, Al-Sheraik, Kajbar are cases in point.
- Lessons learnt from the Halfawiyyin resettlement suggest that «resettlement» is not effective as a developmental strategy; in fact, the whole package mostly ends up into crisis in the long run, simply because resettlement involves compulsion, subjugation, and negligence of the others' rights to choose for themselves.
- There is a need to move away from forced relocation and displacement to a voluntary and collectively negotiated process which recognizes and respects people's rights while keeping social costs to a minimum.

Mona Hassan Ali

Faculty of Economic and Social Studies, University of Khartoum, clarified how decentralization can be a tool for conflict resolution in some cases and a reason for conflict in other cases.

- Decentralization could contribute to conflict resolution because it increases participation and power sharing; it gave power to local authority that is better in resolving local conflict than central governments. In addition, it also encourages the activity of civil society organizations.
- Decentralization could result in local conflicts as it can create new minorities, it can also lead to regional conflicts if borders are unclearly determined; additionally it can lead to conflicts between states and the central government when resources are shared in a biased way towards some regions, especially in the post-conflict conditions.
- Decentralization failed to resolve conflicts in Sudan due to failure in its implementation. States have not received sufficient financial resources, and they were politically independent.
- There is a need for reforming the decentralized system in Sudan and ensuring political and financial empowerment of the states.

Dr. Moslem Ahmed Alamir

Economist, the World Bank, in his presentation explained that:

- Successful fiscal decentralization is crucial in order to accelerate progress toward poverty reduction and address the wide regional disparities through increasing access to basic services, creating livelihood and employment opportunities, addressing the underlying structural causes of conflicts and providing rural basic infrastructure.
 - There has been a rapid growth of states' expenditure per capita over the past decade with increasing focus on development expenditure; there have also been notable variations across the different states.
 - States' revenues increased significantly over 2000-2010, but are heavily depending on federal transfers, the transfers are guided by a formula but the content of the formula appears not to be widely disseminated, the formula is also complex and with elements where one criteria serves to offset another.
 - States appear not to follow any transparent formula in allocating funds for localities. Using three states' cases, some stylized facts were highlighted such as; localities relying on the State for financing development expenditure, and most States in Sudan have limited own revenues and depend on federal transfers.
 - To increase own revenues states have to; widen the tax base, populate and clean tax registers, maintain and monitor key performance indicators, encourage voluntary compliance, as well as beef up human resource capacity and offer incentives.
- Mr. Shareef Ismael Bangou, Faculty of Economic and Management Studies, University of Gedaref presented an evaluation of the fiscal decentralization experience of Gedaref state of eastern Sudan in the context of different aspects of fiscal decentralization, he found that:
 - The state has poor fiscal situations indicated by higher dependence on the federal transfers and higher vertical imbalance.
 - There is overwhelming dependence on the state transfers and the failure of most of the localities to perform their responsibilities of delivering the basic services to their constituents.
 - The study suggested that: revenue administrations should be trained and empowered to increase the own revenue to acquire fiscal autonomy, provision of detailed information about the different revenue sources bases to set achievable revenues in the budget.
 - A clear formula for the transfers to localities is needed; local administrations should be clearly assigned their revenues and expenditure responsibilities, setting standards and requirements for establishing localities, and directing the transfers to productive channels.

Mr. Shareef Ismael Bangou

Faculty of Economic and Management Studies, University of Gedaref presented an evaluation of the fiscal decentralization experience of Gedaref state of eastern Sudan in the context of different aspects of fiscal decentralization, he found that:

- The state has poor fiscal situations indicated by higher dependence on the federal transfers and higher vertical imbalance.
- There is overwhelming dependence on the state transfers and the failure of most of the localities to perform their responsibilities of delivering the basic services to their constituents.
- The study suggested that: revenue administrations should be trained and empowered to increase the own revenue to acquire fiscal autonomy, provision of detailed information about the different revenue sources bases to set achievable revenues in the budget.
- A clear formula for the transfers to localities is needed; local administrations should be clearly assigned their revenues and expenditure responsibilities, setting standards and requirements for establishing localities, and directing the transfers to productive channels.

Dr. Omer Mohammed Ali

Faculty of Technological and Developmental Studies, University of Khartoum

Presented a paper on patient satisfaction on medical health service delivery at public hospitals in Khartoum State in order to assess the quality of health services, He found that:

- Over 75 percent of the patients were satisfied with doctors' performance and treatment.
- There is low level of satisfaction on laboratory tests and medicine prices.
- There is dissatisfaction on nursing and availability of specialized doctors' services.
- The study proposed some measures to promote health services; expansion of health insurance coverage, provision of incentives for high quality services.

Mr. Celestin Monga

The Development Economics Vice Presidency, (DECVP), the World Bank, presented a paper on growth and job creation; rethinking Sudan's strategy, he showed that:

- The hardship and misfortune of secession may actually be a blessing in disguise: it created a window of opportunity for peace and stability and also provides the country with a unique opportunity to free itself from the inebriation of extractive industries, and recalibrate its economic strategy towards the goal of a more inclusive development.
- In more than half a century, there has been limited structural transformation; the contribution of agriculture has declined while that of services has increased, and the contribution of the industrial sector has more than doubled, however, agricultural productivity has declined or stagnated; services are mostly in the low-productivity informal sector; and the manufacturing sector is currently thin.
- Sudan has experienced some economic diversification but is still very much vulnerable to external shocks due to marked dependency on the oil sector and the growth path was unsustainable.
- The paper suggested that Sudan must change its current growth model; it has identified the agricultural and manufacturing sectors as potential engines for sustained growth and poverty reduction.
- Sudan can identify a small number of well-targeted industries in which it has comparative advantage, and build industrial parks with low factor and transaction costs through high-quality infrastructure, excellent governance, and backwards and forward linkages that spark employment creation in the formal sector as the most sustainable strategy for economic development.



Mr. Eddy Gemayel

The IMF Mission Chief for Sudan in his presentation explained that:

- Sudan has developed major vulnerabilities in the last three decades mainly a marked dependency on oil revenue, a heavy external debt burden, in addition, the country faced a challenging secession in 2011.
- As a result, inflation is rising, the curb market exchange rate depreciated significantly, the fiscal deficit is widening and its monetization is increasing, and the external current account is also deteriorating.
- It is evident that tax revenues remain below regional standards. While efforts to raise non-oil revenues are tepid, subsidies are rising but do not adequately target the poor at the same time transfers to states are rising, while states' own revenues are dropping.
- Sudan needs a two-tier adjustment strategy: measures to regain control of, and stabilize the economy and create the conditions for sustainable growth in the short term and measures to bring the economy in line with the country's new potential in the long term.
- Sudan has addressed the near-term imbalances through fiscal adjustment, tightening of the monetar

Prof. Awad Al-Sid Al-Karsani

Faculty of Economic & Social Studies, University of Khartoum,

- reviewed some of the international experiences of fiscal federalism, covering South Africa, Germany, Brazil, India, Nigeria and others. He drew out lessons for Sudan, including the need to: build more local-level financial institutions; assess the criteria for federalism; apply political rights; and to train the financial revenue commission.

H.E. Dr. Abdelrahman Dirar

The State Minister, of Finance & National Economy explained how Sudan's government response to the recent economic crises.

He pointed out the following:

- The government adopted the Three-Year Salvation Program to sustaining economic growth within a liberalization policy frame, bringing-back external balance, controlling the national welfare reducing factors, restructuring government budget, building human capital, and reducing the unemployment rate.
- The Three-Year Salvation Program targets self-sufficiency in certain agricultural and manufacturing commodities and investment switching towards gold mining. The government spent 108 billion SDG on agriculture, livestock, mining, and dams' construction along with many other measures.
- To mitigate the social impacts, the Three-Year Salvation Program includes safety nets packages through microfinance, cash transfers, and civil society organizations activity.
- The implementation of the Three-Year Program has been disrupted by many challenges, including border conflict with Southern Sudan and limited international financial support.



Mr. Omer Hajam

Director General of International Cooperation Directorate, Ministry of Finance & National Economy presented the Interim Poverty Reduction Strategy Paper I-PRSP. The presentation illustrated the following:

- The root causes of poverty in Sudan include conflicts, external debt burden, international sanctions, natural disasters, as well as limited capacity in resource management.
- The government has undertaken several efforts to reduce poverty, including social security programs and pro-poor public policies which consisted of financial support, microfinance, employment of graduates, and resettlement of IDPs.
- Sudan's I-PRSP has four pillars; enhancing economic growth and employ-ability to reduce income poverty through infrastructure development and private sector development, capacity building and institutional reforms, improving human development through education and health services provision, and direct financial support to improve social welfare.

Mr. Michael Geiger

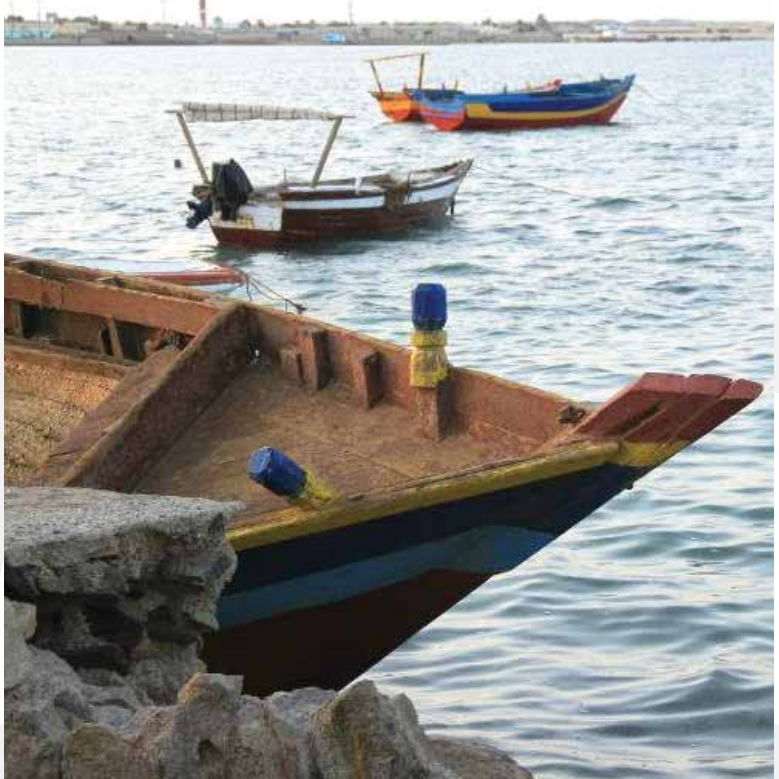
Country Economist for Sudan, the World Bank, presented the Findings from the Doing Business Report of 2013. He pointed out the following:

- Sudan ranked at the bottom of its comparators on the ease of doing business (2012) and below the regional average, with poor records in getting credit, dealing with construction permits, protecting investors, and trading across border.
- Sudan ranked at the top of its comparators in registering property, ease of paying taxes, and resolving insolvency.
- Lack of infrastructure, taxes, access to finance, political instability, and corruption are the main constraints to the private sector in Sudan
- The private sector can support economic growth in Sudan if higher productivity and competitiveness is achieved and diversification and more inclusive private sector were realized.
- Sudan needs to ease private sector constraints in infrastructure (electricity) and increasing access to finance for the private sector to raise productivity, and enhancing agribusiness productivity, achievement of supplier development through FDI in agribusiness as well as promotion of regional specialization to realize diversification. In addition to strengthening contract enforcement institutions, set up of market information systems, quality and food safety systems, and enhancing infrastructure and logistics in order to develop more inclusive private sector.

Mr. Stephen Ndegwa

The World Bank's Acting Country Manager highlighted the historical relations between the Sudan's Ministry of Finance and National Economy and the World Bank. He pointed out the following:

- The current economic challenges stance requires rationality in dealing with resources, and the development of these resources for the interest of the populations.
- The importance of knowledge in solving Sudan's ongoing economic challenges. In addition to using the conference as a tool to strengthen partnership, exchange experiences and to benefit from the available technical aid.
- The Bank welcomes any future cooperation with University of Khartoum and Ministry of Finance to share knowledge and contribute in finding a solution to the current and possible future uprising.
- The Bank's role is to build stronger relations, participate and introduce its expertise on international chronicles and development events.



Prof. Alsidig Ahmed El Mustafa

The Vice Chancellor of the University of Khartoum,

Emphasized the need for specialized collaborative efforts to address the economic challenges facing Sudan today. He stressed the importance of innovatively solving these challenges in and the need for a commitment to these meaningful conference recommendations.

Mr. Marcelo Guigale

The Sector Director (PREM) of Africa Region, the World Bank, reviewed certain cases of recent economic crises. He pointed out the following:

- Argentina over the 1990s, where fiscal misalignment made the debt burden unsustainable while the foreign exchange regime caused loss of competitiveness until the Currency Board collapsed; the result was an immediate inflationary spike, fall in real GDP growth, and a massive increase in the unemployment rate.
- Thailand (1997), where the fiscal accounts were in order but the external accounts were not, so the Baht appreciated until its basket-peg collapsed.
- Brazil, (1998-1999-), where a well-meaning stabilization program was put in place after a decade of high inflation.
- Europe, (2008- ongoing), where a common currency and diverging fiscal positions led to large debt accumulation.
- All reviewed crises resulted from inconsistent macro policies associated with disastrous effects on human beings (e.g. jumps in poverty, inflation, prepare for migration flows, and need for direct cash assistance).
- The common features of recoveries are; fiscal adjustment (taxes, expenditures, and debt write-offs), nominal exchange rate corrections with quick growth rebounds, no nominal exchange rate corrections with protracted growth contractions, debt restructuring, banking restructuring, and large social assistance programs.
- With the right policies, the economy recovers quickly, but that is not always the case, the experiences showed that recovery can take from 2 to 7 years.

Conference Speaker Highlights

In his key opening speech,

H.E. Jalal Yousif Al-Digair,

The Assistant to H.E. the President of the Republic of Sudan pointed out the following:

- The conference is a highly specialized gathering of which the presentations, discussions, and recommendations are critical for designing a competitive, flexible, and resilient economic system and sustaining economic growth in Sudan.
- The dynamic changes in the global and regional economic and political conditions bring in many challenges to Sudan's economic management, underscoring the need for designing an inclusive economic system that ensures the provision of basic human needs up to the required standards.
- Sudan needs to learn from the international experiences and knowledge of the experts participating in this conference to recover from the current fiscal crises taking into consideration the country's special circumstances.
- Post-secession Sudan is now facing great challenges, including increasing foreign exchange pressures, large fiscal deficit, high inflation rate, increasing defense expenditure, as well as the debts and consequences of the international sanctions.
- Sudan has adopted decentralization since 1994, which determines the state governments' responsibilities and resources. The Fiscal and Financial Allocation and Monitoring Commission (FFAMC) is established as a responsible body for revenue sharing between states.
- The development of the decentralization requires a well-designed framework, capacity building, equitable resources allocation and efficient utilization of resources.
- This conference must focus on these issues and draw lessons from international experiences to recommend policies needed for economic recovery.

H.E. Ali Mahmoud Abdel-Rasoul

The Minister of Finance & National Economy pointed out the following:

- The global financial crises has put severe pressures on the Sudan's economy and reduced its exports demand while the secession of the South has led to further fiscal and foreign exchange shocks, and slowed the economic growth strongly hitting the welfare of the population.
- The response of the Federal Government to these challenges was the Three-Year Salvation Program including streamlining government expenditure, increasing taxes, rationalization of foreign exchange demand, and expanding social safety nets.
- Despite the government's efforts undertaken so far, these challenges remain to underscore the need to revisit the assumptions of the Three-Year Program.
- The conference offers a unique opportunity to address these challenges and increase the participation in designing effective economic policy that would result in a breakthrough in the county's economic outlook.



measures and policy reversals increase policy uncertainty for economic agents and are detrimental to policy coordination and sequencing of reform programs.

8_ Rethinking of the Growth Strategy: Sudan has not been able to transform its economic structure in the last five decades. With its rich natural and human resources Sudan should revise its economic development strategy by learning from the experience of successful countries, especially in East Asia, that achieved rapid and sustained rates of economic growth through manufacturing, and high value added agriculture. Sudan has potential in becoming a regional trade hub due to its strategic location, attracting foreign direct investment (FDI) in light manufacturing and agro-based industries. This would require adoption of consistent macroeconomic policies targeting stabilization of economic growth, upgrade of infrastructure and creating a more conducive business climate.

9_ Investment Climate: The private sector plays a crucial role in supporting economic growth. The conference discussed three possible areas of focus:

Firstly, the area of productivity and competitiveness-recommendations included encouraging private participation to ease constraints in infrastructure (electricity) and to facilitate access to finance for the private sector.

Secondly, the potential to support economic diversification-recommendations also included enhancing agribusiness productivity; facilitating supplier development through FDI in agribusiness, and promoting regional specialization.

Thirdly, to allow a more inclusive private sector-recommendations were made to strengthen contract enforcement institutions, to set up market information systems, and to enhance infrastructure and logistics.

10_ Fiscal Decentralization: Successful fiscal decentralization is crucial in accelerating progress toward poverty reduction and addressing the wide regional disparities. The past decade saw rapid growth of Sudanese States' expenditure per capita, with an increasing focus on development expenditure. But development spending is coming under pressure as austerity measures to master the fiscal crisis are unfolding. In this context, it was noted that more efficiency in public expenditure will be needed «Doing more with less». Additionally, it was discussed that recurrent spending – in particular the very large public sector wage bill – will eventually have to be adjusted in order to create fiscal space for alternative public investments required to rebalance the economy over the medium- to long-term.

Fiscal transfers to local government increased markedly in the last decade, while growth of own revenues by local governments have been declining. It is important that fiscal transfers are streamlined, the criteria of its allocations to be simplified and made more transparent. Efforts should also be stepped up to provide additional incentives and assistance to local governments to bolster their own revenue generation.

There are at least five suggested focus areas for policy reforms:

State level Revenue, Federal/State Transfer System, State/ Locality Transfer System, Expenditure Assignment through more fiscal devolution from state to locality levels, Expenditure Planning and Budgeting and Expenditure Management. The following is a summary with more details in sections below:

- **State Revenue:** States (and localities) have proven that with more effort there is a significant scope to increase their own revenue. However, they could benefit from tools in revenue forecasting, tools for assessment of revenue potential and assessing value of tax exemptions as well as distributional impact (poverty impact) on tax policy and user fees.
- **Federal/State Transfers:** While Federal Transfers are made with use of formula for more “equitable” allocation of resources among states, it is complex and not widely disseminated. Accordingly, it does not serve as an incentive for states in promoting improved fiscal performance and the problem with limited predictability in federal transfers remain. It could benefit from simplification as well as segregation of transfers based on “needs criteria” from “performance criteria”.
- **State/Locality level Transfers:** It appears to be entirely discretionary. They could benefit from introducing formula based allocation system to better reflect needs of localities as well as introducing a performance based grant linked to public financial management (PFM) and revenue mobilization.
- **Fiscal devaluation:** Some State level services could be devolved to the locality level to improve outreach to beneficiaries, in particular extension of services and supervision for front line service providers. This would require more State level resources devolved to locality level.
- **Expenditure planning and budgeting:** While Kassala is an example of participatory development planning; it could, and like all states benefit from introducing “forward budgeting” including sector targets reflecting stated policies. This will also serve to assist the States' Assemblies in their review of budget submissions and those future recurrent cost impacts of investments are included in development planning.
- **Expenditure management:** A World Bank report Country Integrated Fiduciary Assessment (CIFA) point to several areas which would benefit from change. While the PFM system follows many of the basic principles for budget monitoring and control, some areas like control of commitments, payroll management and assignment of personnel as well as procurement are potential areas for improvement that could give significant short-term benefits and improve on efficiency and effectiveness of budget execution.

11_ International support and debt relief: this would include timely external financial aid, and significant debt relief to unlock the country's economic potential and raise growth prospects, however, this would require from the government side a steady commitment for and implementation of the reform agenda.



Main Policy Recommendations

- 1. Challenges and Opportunities:** Despite the enormity of the current fiscal challenges in Sudan, international experience demonstrates that many developed and developing countries in the past faced, and currently are facing similar difficulties. Nonetheless, international experience also points to the opportunities that many countries reaped by embarking on bold reforms that enabled them to regain a growth trajectory often even higher than that prevailing before the crises.
- 2. Consistency of Macroeconomic Policy Framework:** Adoption of inconsistent macroeconomic policies (mix of fiscal, monetary and exchange rate regime and policies) has been the main cause of economic crises. Adoption of coherent macroeconomic policies is crucial for economic recovery. Nominal devaluations in the past have proven an effective means to catalyze a quick recovery.
- 3. Fiscal Adjustment and Prioritizing Government Spending:** Sudan adopted expansionary fiscal policies well before the secession of the South while maintaining a rigid exchange rate regime. As a result, the oil boom did not lead to a significant build-up of fiscal cushion and foreign exchange reserves. So tightening fiscal policy requires a profound change in policy that is paramount for economic recovery. Prioritizing public spending and directing it towards productive and social sectors is urgent; the newly adopted Interim-Poverty Reduction Strategic Plan provides a good framework for this which needs to be utilized. Experience of other countries in crisis shows that such a consistent macroeconomic policy mix should be based on fiscal realism (“fiscal anchor”) and a more flexible exchange rate regime.
- 4. Monetary Policy and Independence of the Central Bank:** Domestic monetary policy needs to be tightened to curb inflation.
- 5. Poverty and the Role of Social Safety Nets:** International experience reveals that the poverty rate and unemployment levels increase markedly after economic crises and the poor suffer more from high inflation levels. Crises can therefore lead to political instability. International experience also demonstrates that countries that had effective and targeted social safety nets fared better and avoided political instability. Therefore, building an effective social safety net (particularly conditional cash transfers) is crucial for economic recovery. Experience demonstrated that the safety nets are not expensive even during periods of fiscal adjustment. In many cases, targeted safety nets were less costly than prevalent subsidies.
- 6. Fuel Subsidies:** In 2012, fuel subsidies were estimated at about 10% of GDP. The bulk of this subsidy benefits the non-poor. This is a golden opportunity to reform the system and direct part of the savings towards conditional cash transfers targeting poor households.
- 7. Implementation of Government Programs:** Political leadership should focus on consistent and steady implementation of the various government programs to realize their objectives. Ad-hoc

Background

In June 2012, faced with a fiscal crisis that followed the secession of South Sudan and the loss of three quarters of Sudanese oil revenues the Government of Sudan adopted a series of painful, but necessary, fiscal and exchange rate policies. The austerity measures marked a pronounced change in policy, since the government until then had not been successful in providing effective policy counter-measures to address the economic shock and the worsening economic imbalances in late 2011 and early 2012. While the measures are a good first step, more needs to be done, particularly to take advantage of the crisis situation and put policies in place that bring the economy back on a long-term development path.

Amidst the difficult economic context of the country, this year's annual 2-day conference was on Sudan's current fiscal challenges and their impact on economic development, service delivery and decentralization. The conference was held at the University of Khartoum, Sudan, on the 30- 31 January 2013 and was co-organized by the Faculty of Economic and Social Studies, University of Khartoum, the Ministry of Finance and National Economy, and The World Bank.

Over 400 participants including Ministers, undersecretaries of ministries, international and national experts from the World Bank and other international organizations, in addition to national experts in the various fields of economics, private sector representatives, members of civil society organizations, and representative members of diplomatic missions participated in the conference.

The opening session had high-level representation, including statements from the Assistant to the President of Sudan, Jalal Yousif Al-Digair, the Minister of Finance and National Economy, Ali Mahmoud Abdel-Rasoul, Vice-Chancellor of University of Khartoum, El Siddig Ahmed El Mustafa, Marcelo Guigale, Sector Director (PREM), Africa Region, the World Bank, Eddy Gemayel, the IMF Mission Chief for Sudan, Celestin Monga, the Development Economics Vice Presidency, (DECVP), the World Bank, and the World Bank's Acting Country Manager, Stephen Ndegwa.

The conference focused on relevant regional and international experiences in economic policy and fiscal federalism for the Government of Sudan to address issues of economic adjustment necessitated by the current fiscal crisis. Rich debates led to the following set of key policy discussions and recommendations.

Foreword

The Faculty of Economic and Social Studies – University of Khartoum annually convenes an economic conference as part of its programs to serve the needs of the society and the state. The University is the biggest Consultancy House in the country. Its history is marked by pioneer activities aiming to build the national renaissance.

The Faculty's third conference was convened at Shariqa Hall, 30–31 January 2013 in collaboration with Sudanese Ministry of Finance and National Economy (MOFNE) and the World Bank under the title: «Current Fiscal Challenges and their Impact on Economic Development, Service Delivery and Decentralization».

The conference was attended by more than 400 persons, led by H. E. Dr. Jalal Yousif El Digair, the Assistant to President of Sudan, H. E. Ali Mahmoud Abdel Rasoul Federal Minister of Finance and National Economy, and the State ministers in the ministry, a delegation from the World Bank headquarters in Washington and some of its country offices in Africa, and experts on issues related to policies, programs of economic and financial reform and decentralization from Sudan and abroad. The fruitful dialogue among the participants in all conference sessions ensured the need and importance of addressing the effects of the fiscal challenges on the fields of economic and social development, and deepening decentralization as means to deliver services and sustain peace and development.

The Faculty is proud of presenting well-designed recommendations, which were discussed, classified and arranged in a scientific methodology. The Faculty hopes that these recommendations are to be implemented to enhance economic growth and prosperity. We also hope for the continuity of the partnership between the MOFNE, the World Bank and University of Khartoum to help in achieving scientific and practical solutions to surmount problems of construction and development.

Thank You,

Dr. Hassan Elhag Ali Ahmed

Dean, Faculty of Economic and Social Studies
University of Khartoum, Sudan



THE WORLD BANK



The Annual Conference on

“Economic Challenges and their Impact on Economic Development, Service Delivery and Decentralization”

RECOMMENDATIONS SUMMARY

January, 2013
Khartoum, Sudan

